الأنباء
السبت 20 ابريل 2013

فيصل الكندري متحدثا خلال اجتماعات اللجان

احمد المليفي متحدثا (ناصر عبدالسيد)

المليفي والكندري والبغلي شاركوا في اجتماعات لجان البرلمان العربي

الكندري: ضرورة إعداد وثيقة عربية للمرأة العربية

بمشاركة اعضاء الشعبة البرلمانية الأعضاء بالبرلمان العربي عقدت اللجان الأربع التابعة للبرلمان العربي اجتماعاتها بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حيث شارك النائب احمد المليفي في اعمال «لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي» حيث تمت مناقشة موضوع التدخل التركي في شؤون العراق، وهو المقترح المقدم من النائب العراقي بالبرلمان العربي د.رياض الزيدي.

كما تبحث اللجنة تعزيز التواصل بين البرلمان العربي ورؤساء البرلمانات الوطنية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وهو مقترح مقدم من سامية حسن سيد أحمد النائب الأول لرئيس البرلمان.

وتناقش اللجنة القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة بالدوحة، خاصة القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية ومستجداتها ومهمة الوفد الوزاري العربي إلى واشنطن لإجراء مشاورات مع الإدارة الأميركية حول مجريات عملية السلام المعطلة، والجولان السوري المحتل، والتضامن مع لبنان ودعمه بما يحفظ وحدته وأمنه واستقراره وسيادته على كامل أراضيه.

كما تناقش اللجنة تطورات الوضع في سورية جراء تصعيد عمليات العنف والقتل التي أصبحت تجتاح معظم التراب السوري، وقرار قمة الدوحة شغل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية مقعد سورية في جامعة الدول العربية ومنظماتها ومجالسها وأجهزتها إلى حين إجراء انتخابات تفضي إلى تشكيل حكومة تتولى مسؤوليات السلطة في سورية، وذلك باعتباره الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري والمحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية، وذلك تقديرا لتضحيات الشعب السوري وللظروف الاستثنائية التي يمر بها.

من جانبه قال النائب فيصل الكندري عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والمرأة والشباب انه تمت مناقشة قضايا المرأة العربية والطفل خاصة أوضاع المرأة السورية في مناطق اللجوء والنازحين والمعاناة التي تتحملها ومعاناة الأطفال من الأمراض وكذلك التعليم، واشار الكندري الى انه تم تقديم اقتراح لإعداد لجنة تضم عددا من اعضاء البرلمان العربي لدراسة وتقييم الجوانب الإنسانية والاجتماعية للمرأة العربية.

كما تبحث اللجنة، أوضاع المرأة العربية والطفل في مناطق اللجوء والنزوح والاحتلال خاصة المرأة الفلسطينية، وأهمية وجود إطار تشريعي عربي يحمي المرأة ويضمن حقوقها، والتعاون والتنسيق بين لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والمرأة والشباب وقطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية، وأهمية وجود لوائح داخلية لتنظيم عمل لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والمرأة والشباب، إضافة إلى قضايا الشباب في الوطن العربي.

كما تستعرض اللجنة، تقريرا حول زيارة وفد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية 22 و23 أكتوبر الماضي لمخيم الزعتري للاجئين السوريين بالأردن.

كما تستعرض لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان تفعيل مشروع النظام الداخلي للبرلمان العربي ومشروع إنشاء صندوق عربي للإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية والحروب والمنازعات، كما تناقش قرار قمة الدوحة الأخيرة بإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان.

وقال النائب هشام البغلي عضو لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ان اللجنة تناقش تفعيل قرارات قمة الدوحة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي خصوصا الصعوبات التي تعوق استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاهتمام بالاستثمار في قطاع الزراعة والأمن الغذائي العربي.

ومن المقرر أن يجتمع مكتب البرلمان العربي بكامل هيئته اليوم لبحث مشروعات قرارات اللجان الأربع فيما يخص موضوعات البحث.

كما التقى د.نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية، برئيس البرلمان العربي احمد الجروان ود.عبدالناصر جناحي الأمين العام الجديد وأعضاء مكتب البرلمان وذلك بمقر الأمانة العامة.

حيث ناقش أعضاء المكتب مع الأمين العام سبل دعم التعاون المشترك بين الجانبين، وتفعيل دور البرلمان العربي في ضوء قرارات القمة العربية الأخيرة التي عقدت في العاصمة القطرية الدوحة.

وقال الجروان ان اللقاء كان مثمرا، حيث تباحثوا مع الأمين العام حول وضع آلية للتعاون بين البرلمان العربي والأمانة العامة للجامعة العربية من اجل إشراك البرلمان في صناعة القرار السياسي العربي.

واضاف: انه تم الاتفاق ايضا مع الأمين العام على اقامة اجتماعات دورية وتنسيقية بين الجامعة العربية والبرلمان من أجل تدارس القضايا العربية الملحة والراهنة وتطوراتها بصورة عامة، لافتا الى ان الأمين العام أبدى تفهمه لدعم وإبراز دور البرلمان في المحافل الدولية واجتماعات الجامعة العربية، حيث تم الاتفاق في هذا الشأن على ايجاد آلية مستقبلية لتواجد البرلمان العربي في المؤتمرات بمسماه وليس الانضواء تحت مسمى المنظمات.

وأكد ان الدورة الجديدة للبرلمان العربي بكامل هيئته والمقرر انطلاقها يوم الأحد المقبل بمقر الجامعة العربية ستناقش العديد من القضايا المهمة منها تطورات القضيتين السورية والفلسطينية ودراسة اللائحة الداخلية والمالية للبرلمان.

وعلى صعيد الشأن السوري أوضح الجروان انها تأخذ حيزا كبيرا من مناقشات البرلمان، مشددا على ان البرلمان العربي يبحث كل ما من شأنه ان يدعم الشعب السوري للوصول الى العملية الانتقالية السلمية، ويحقن دماءه ويحقق وحدته ووحدة أراضيه.

وعن رؤيته لمهمة الأخضر الابراهيمي المبعوث الأممي العربي المشترك لسورية الآن أكد الجروان ان الأخضر الابراهيمي شخصية بارزة وجبارة ويقوم بمهمة تنصل منها العديد من الديبلوماسيين العرب.

وشدد على ان البرلمان يدعم مساعي المبعوث المشترك المبذولة لتحقيق السلام المنشود على الساحة السورية وتحقيق اماني الشعب السوري.

● القاهرة ـ هناء السيد

هشام البغلي خلال حديثة للزميلة هناء السيد

البغلي: اللجنة الاقتصادية والمالية تناقش تفعيل قرارات قمة الدوحة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي

يشمل عقوبة السجن وغرامات مالية وإغلاق الصحف المخالفة

«الصحية» توافق على قانون تنظيم الإعلان عن المواد الصحية

انهت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية تقريرها المتعلق بالاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم 38/2002 بتنظيم الاعلان عن المواد المتعلقة بالصحة.

وقال مقرر اللجنة هاني شمس في تصريح للصحافيين عقب اجتماع اللجنة امس الاول ان اللجنة اعدت تقريرها حول القانون الذي يتكون من 4 مواد بعد اجتماعها مع ممثلي وزارة الصحة في اجتماع سابق.

وبيّن ان التقرير جاهز ولكن اللجنة بصدد دراسة مدى الحاجة لاحالة القانون الى اللجنة التعليمية لبحث المواد المتعلقة بالاعلان أو ان يحال الى المجلس مباشرة لادراجه على جدول الاعمال.

واوضح ان التعديلات تتضمن العقوبات التي ستفرض على المؤسسات الاعلامية والشركات المعلنة سواء بالسجن او العقوبات المالية مع جواز اغلاق الصحيفة او القناة الاعلامية التي تنشر هذه الاعلانات غير المرخصة، وكذلك سحب التراخيص، والضبطية القضائية التي ستمنح لموظفي الاعلام.

واشار الى ان اللجنة المكلفة بالتحقيق في العلاج بالخارج اعدت مجموعة من الاسئلة التي ستوجه الى وزارتي المالية والصحية للحصول على معلومات بشأن الحالات المبتعثة للعلاج في الخارج والحالات التي تم رفضها وما هو تصنيفها.

ولفت الى ان اللجنة ستجتمع الثلاثاء المقبل بحضور رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية وممثلي الجمعيات التعاونية لسماع وجهات نظرهم في المواد المتعلقة بقانون الجمعيات التعاونية والتعديلات المطروحة على القانون.

من جانب آخر اكد شمس ان النواب حصلوا على وعد من وزير الكهرباء والبلدية بايصال التيار الكهربائي لاصحاب الاراضي السكنية في منطقة الفنيطيس لمنحهم تراخيص البناء مع بداية النصف الثاني من هذه السنة، وسيتم ايصال التيار الكهربائي مع انتهاء مدة البناء.

هاني شمس

الخرافي لتخصيص بيت لمشروع الأم البديلة

قدم النائب عادل الخرافي اقتراحا برغبة جاء فيه: زيادة ودعما للأمور الإنسانية وتعويضا لأطفال كثيرين موجودين في هذه الدنيا دون ان يعرف لهم أب أو أم وقد اصبحت هذه الظاهرة متواجدة على ارض الكويت ومع الدور الذي تقوم به الدولة من وجود دور الرعاية لمثل هذه الحالات الا ان ذلك لا يعوضهم عن دور الام والجو الاسري الحقيقي.

هذا، وقد تواجد من اهل الخير من يعرض مشروعا ودعما ماديا لمثل هذه الحالات وما اطلق عليه «مشروع الأم البديلة».

لذلك فإنني أتقدم بالاقتراح التالي:

تخصيص بيت لهذا الغرض يتواجد به العديد من السيدات الكويتيات اللاتي عندهن الرغبة والمقدرة على رعاية مثل هؤلاء الاطفال كأم بديلة لعدد لا يتجاوز ثلاثة أولاد والعمل على تقنين وضع هذا المشروع قانونيا.

عادل الخرافي

البراك: صرف مستحقات نهاية الخدمة لمنتسبي وزارة الداخلية للعسكريين من الجنسية الخليجية

صرح النائب محمد البراك بأنه تقدم باقتراح برغبة في شأن صرف مستحقات نهاية الخدمة لمنتسبي وزارة الداخلية للعسكريين من الجنسية الخليجية، حيث أكد النائب البراك انه تقدم بهذا الاقتراح نظرا لما يقوم به اخواننا منتسبو وزارة الداخلية من العسكريين من الجنسية الخليجية من خدمات جليلة في حفظ الأمن والنظام بالكويت.

وجاء في الاقتراح: نظرا لما يقوم به اخواننا منتسبو وزارة الداخلية من العسكريين من الجنسية الخليجية من خدمات جليلة في حفظ الأمن والنظام بالكويت وتحقيقا لمبدأ العدل والمساواة أتقدم بالاقتراح برغبة لصرف مستحقات نهاية الخدمة لمنتسبي وزارة الداخلية للعسكريين من الجنسية الخليجية مثل اخوانهم في وزارة الدفاع.

محمد البراك

المري يسأل الحكومة عن تأثير انخفاض أسعار النفط على ميزانية الدولة

ناشد النائب ناصر المري الحكومة تقديم بيان يبين اثار انخفاض أسعار النفط على الميزانية العامة وعلى خطة التنمية والمشاريع المستقبلية واثار انخفاض قيم السلع والمعادن الثمينة على احتياطات الكويت وعلى أسعار صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى وعلى تأثيره على الاستيراد والتصدير.

وأكد المري ان هذا مؤشر خطير لم ينتبه اليه أحد وللأسف الشديد الحكومة لم تطمئن الشعب بأنه تم اتخاذ الإجراءات السليمة اتجاه أي عجز مالي بسبب انخفاض أسعار النفط أو قيمة الذهب والفضة واثره على احتياطيات الكويت من الذهب والفضة والمعادن الأخرى، مبينا انه لا يخفى على أحد ان الكويت تعيش في منطقة مضطربة سياسيا وهناك أخطار محيطة بها ونحن لا نعرف ما إجراءات الحكومة الاحتياطية لهذا البلد من حيث الغذاء والماء اللازم ومعدل هذه السلع التي تكفي الكويت وشعبها لمدة 6 أشهر أو أكثر أو أقل.

ناصر المري

عسكر لتعديل قانون ديوان المحاسبة: يختص بنصوص ومراجعة قرارات التوظيف والترقيات والعلاوات

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة، وجاء في القانون:

مادة أولى

يستبدل بنص المادة العاشرة، والفقرة الأولى من المادة 12، والفقرة الأولى من المادة 22، من القانون رقم 30 لسنة 1964 المشار إليه، النصوص التالية:

المادة العاشرة: يختص الديوان بفحص ومراجعة القرارات الصادرة في شؤون التوظيف بالجهات المنصوص عليها في المادة الخامسة، والخاصة بالتعيينات والترقيات ومنح العلاوات والتسويات والبدلات والمرتبات الإضافية وما في حكمها، وكذلك بدل السفر ومصاريف الانتقال، وذلك للاستيثاق من صحة هذه القرارات ومطابقتها لقواعد الميزانية وسائر الأحكام المالية والقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لموضوعها.

المادة 12 (فقرة أولى): على الجهات المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا القانون أن توافي الديوان بما تصدره من القرارات الخاصة بتعيين الموظفين والعمال وترقيتهم ومنحهم العلاوات، وما في حكمها، والقرارات الخاصة بالمعاشات والمكافآت وما في حكمها. على أن يتم ذلك بالنسبة للقرارات الأولى في ميعاد أقصاه عشرة أيام من تاريخ صدورها وبالنسبة للقرارات الأخرى في ميعاد غايته ثلاثون يوما.

المادة 22 (فقرة أولى): يضع رئيس الديوان تقريرا سنويا عن كل من الحسابات الختامية المنصوص عليها في المادة السابقة، يبسط فيه الملاحظات وأوجه الخلاف التي تقع بين الديوان والجهات التي تشملها رقابته المالية. ويقدم هذا التقرير إلى رئيس الدولة ومجلس الأمة ومجلس الوزراء ووزير المالية وينشر في الجريدة الرسمية وذلك في موعد أقصاه نهاية شهر أكتوبر من كل عام.

مادة ثانية

تضاف إلى القانون رقم 30 لسنة 1964 المشار إليه النصوص التالية:

المادة 14 مكررا: تكون باطلة بطلانا مطلقا العقود التي تبرمها الجهات الإدارية الخاضعة لرقابة الديوان بالمخالفة لأحكام المادتين السابقتين.

المادة 29 (فقرة أخيرة): وتلتزم الجهة الخاضعة للرقابة بأن تقدم للديوان ما يطلبه من مستندات أو سجلات أو أوراق أو استفسارات، وليس للجهة الخاضعة للرقابة الامتناع عن تقديم ما يطلب منها وللديوان الحق في أن يتحفظ أو ينسخ أو يصور أيا منها.

مادة 33 مكررا: إذا ظهر للديوان في أثناء قيامه بالمهام المنصوص عليها في هذا القانون، ما يشكل جريمة جزائية، كان على رئيس الديوان إبلاغ جهة التحقيق بالجريمة والمستندات الدالة على ارتكابها.

مادة 33 مكررا أ: إذا رفضت جهة من الجهات الخاضعة لرقابة الديوان السماح لموظفيه بالقيام بواجباتهم المنصوص عليها في هذا القانون، كان لرئيس الديوان أن يصدر قرارا بتشميع الأماكن التي توجد بها المستندات المراد فحصها وختمها بالختم الرسمي، على أن يتضمن القرار تعيين موظف أو أكثر من موظفي الديوان لتنفيذه، وفي حالة امتناع الجهة المعنية أو عدم تعاونها يجوز الاستعانة برجال الشرطة لتنفيذ القرار وحراسة الأماكن المختومة. وعلى رئيس الديوان اتخاذ الإجراءات اللازمة لفض الأختام وجرد الموجودات خلال مدة أقصاها ثلاثة أيام، وإلا جاز للوزير المختص إصدار قرار بإنجاز هذه المهمة مع إعداد تقرير تفصيلي في هذا الشأن.

مادة ثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون.

عسكر العنزي

.. ويطالب بطرح المشاريع الكبرى وفق نظام المزايدة المفتوحة

أكد النائب ناصر المري ان طرح المشاريع الكبرى وفق نظام المزايدة المفتوحة شرط التزام الحكومة بالشفافية والعدالة سينهي اسلوب الاحتكار والترتيبات الخفية، مشيرا الى ان هناك حزمة من القوانين الاقتصادية التي سيتم تعديلها وستؤدي الى تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

وأوضح المري في تصريح صحافي بمجلس الامة أمس ان المجلس مقبل على اقرار حزمة من القوانين الاقتصادية والتي تعكف اللجنة المالية حاليا على الانتهاء منها من خلال ادخال التعديلات اللازمة عليها. وأضاف المري ان هذه القوانين سيكون لها مردود إيجابي كبير على تنفيذ المشاريع الكبرى، لافتا الى ان البلد يحتاج الى تحسين الأداء وخفض التكاليف من خلال تفعيل قانون الخصخصة لمرافق القطاع العام ليتم تحويلها لمصدر ايراد لخزينة الدولة.

ودعا المري الى طرح المشاريع الكبرى عبر مزايدة مفتوحة 25٪ للمشغل العالمي و24٪ اكتتاب عام دولي و27٪ توزع على المواطنين و24٪ للجهات الحكومية، بشرط ان تكون المزايدة وفق العدالة والشفافية التي تنهي اسلوب الاحتكار والترتيبات الخفية.